

رؤية نقدية

للتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٣ (١)

GLOBAL TERRORISM INDEX (GTI) 2023
ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير



وليد محمد القاضي

باحث بالمجلس المصري للشئون الخارجية
باحث دكتوراه فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة

أولاً- البيانات الرئيسية للتقرير

العالم، حيث يقوم بتصنيفها على مقياس ما بين (٠ و ١٠) درجات، بناءً على آلية تأخذ فى حساباتها عدد كل من الحوادث الإرهابية فى دولة ما فى فترة زمنية معينة، والوفيات الناجمة عنها، والإصابات، والرهائن. ويستقى إحصاءاته من عدة مصادر، أهمها قاعدة بيانات "Dragonfly's Terrorism Tracker" التى تحوي سجلات للأحداث الإرهابية منذ أول يناير ٢٠٠٧، وقوفًا عند نهاية ديسمبر ٢٠٢٢. ويتبنى المؤشر تعريف الإرهاب الذى تعتمده قاعدة البيانات تلك، بأنه "التهديد أو الاستخدام المنهجي للعنف، من قِبَل فاعلين من غير الدول، سواء لمصلحة السلطة القائمة أو ضدها، بقصد إيصال رسالة سياسية أو دينية أو أيديولوجية إلى مجموعة أكبر من مجموعة الضحايا، ومن ثم تغيير سلوكها (أو محاولة ذلك) عبر ما تثيره أعمال العنف من ذعر". وبالتالي، لا يتضمّن المؤشر أعمال الإرهاب التى ترتكبها حكومات بعض الدول ضد مواطنيها، أو ما يُسمّى "إرهاب الدولة"، ما يعنى أن ما اقترفته حركة طالبان منذ استولت على مقاليد السلطة فى أفغانستان، منتصف أغسطس ٢٠٢١، لا ينطوى عليه هذا الإصدار، خلافاً للإصدارات السابقة.

١- جهة وتوقيت الإصدار: صدر التقرير عن معهد

الاقتصاد والسلام (Institute for Economics and Peace - IEP) فى الرابع عشر من مارس الماضى، وهو الإصدار العاشر من السلسلة التى شرع المعهد فى إطلاقها بصفة سنوية على الأغلب، منذ عام ٢٠١٢. ومعهد الاقتصاد والسلام، الذى أنشئ عام ٢٠٠٨، يُعد أحد مراكز الفكر المستقلة، غير الحكومية، وغير الحزبية، وغير الهادفة للربح، ويُعنى بمحاولة توفير فهم أكبر لما يرتبط بالسلام من شئون؛ كونه شرطاً أساسياً لتعزيز مختلف المؤسسات وتحقيق الازدهار. ويقع مقره الرئيسى فى مدينة سيدنى الأسترالية، ولديه أفرع خمسة فى كل من نيويورك وبروكسل ولاهاى ومكسيكو سيتى وهارارى، ويتمتع بروابط وشراكات مع الكثير من المؤسسات الدولية والفكرية والإعلامية الرفيعة، كما يقوم فى سبيل رسالته بتطوير مؤشرات عالمية ووطنية، من بينها مؤشر السلام العالمى (Global Peace Index - GPI)، الذى لا يقل فى أهميته عن المؤشر محل التناول.

٢- منهج التقرير: يغطى هذا الإصدار من مؤشر الإرهاب العالمى ١٦٢ دولة، بها ٩٩,٧٪ من سكان

متاح على الرابط التالى :

<https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-270323.pdf>



وليد محمد القاضي

هذا السياق إلى أن أكثر الجماعات الإرهابية فتكًا خلال العام الماضي، التي كانت مسؤولة عن ٤٧٪ من إجمالي وفيات الإرهاب على مستوى العالم، بـ ٣١٢٩ وفاة، هي: تنظيم داعش، وحركة الشباب المجاهدين، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وجيش تحرير بلوشستان.

أ- تنظيم داعش: للعام الثامن على التوالي، ظل تنظيم داعش الأكثر فتكًا ودموية عالميًا، مُسجلاً أكبر عدد من الهجمات والوفيات عن الجماعات الأخرى في عام ٢٠٢٢، وذلك رغم انخفاض الوفيات المنسوبة إليه بشكل طفيف إلى ١٨٢٣ قتيلًا، مقارنة بـ ٢١٩٤ في عام ٢٠٢١. وقد وقعت هجماته - التي انخفضت كذلك من ٨٦٥ إلى ٦٤٣ هجومًا - في جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، وروسيا وأوراسيا، وآسيا والمحيط الهادئ. وكانت الدولة الأكثر تضررًا من هجمات التنظيم هي العراق، بـ ١٨٢ هجومًا، في حين سجّلت أفغانستان معظم الوفيات المرتبطة بالتنظيم على يد فرعه الخراساني، التي شكّلت ما يقرب من ربع ضحايا داعش خلال العام الماضي. ولا تزال قوات الجيش هي الهدف الأكثر شيوعًا للتنظيم، حيث تم استهدافها بنحو ٤٣٪ من الهجمات، في حين سجل المدنيون أكبر عدد من الضحايا، بواقع ٦٩٠ مدنيًا.

ب- حركة الشباب المجاهدين: في عام ٢٠٢١، وللمرة الأولى منذ ست سنوات، زادت الوفيات الناتجة عن ممارسات الحركة، وارتفعت بنسبة ٢٣٪ تقريبًا مقارنة بالعام السابق. ومن بين ٧٨٤ حالة وفاة عام ٢٠٢٢، وقع ٩٣٪ منها في الصومال، والباقي في كينيا. وقد حاولت الحركة استغلال حالة عدم الاستقرار الداخلي في إثيوبيا، عقب الحرب الأهلية في تيجراي للنفوذ إليها؛ لتوسيع وجودها في المنطقة. فشنت حادثين لم يُسفر عن سقوط قتلى. وإجمالاً، ظل عدد هجمات الحركة ثابتًا نسبيًا، حيث بلغ ٣١٥ هجومًا في عام ٢٠٢٢، منخفضًا بمقدار ١٥ هجومًا فقط عن عام ٢٠٢١.

٣- مضمون التقرير: يُعد التقرير بمنزلة خريطة معلوماتية مُفصّلة للاتجاهات والأنماط الرئيسية لظاهرة الإرهاب، وينطوي على تحليل لعدد من الجوانب الحيوية المرتبطة بها، من قبيل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث فيها العمليات الإرهابية، والدوافع والأهداف الأيديولوجية والجيوسياسية للجماعات الإرهابية، وكذا التكتيكات التي تستخدمها، كما يوضح مدى تغير مسارات الظاهرة بمرور الزمن، والعوامل الحاسمة في ذلك، مُستعينًا بشريحة واسعة من الإحصاءات ذات الصلة. ومن ثمّ، يجد هذا التقرير المتخصّص اهتمامًا كبيرًا من قبل الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، وأيضًا العديد من المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها.

٤- لغة التقرير: يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانيًا- أهم عناصر التقرير

ينقسم بيان التقرير إلى أربعة عناصر أساسية؛ يتناول الأول منها النتائج، بما في ذلك إطلالة عامة على ظاهرة الإرهاب في عام ٢٠٢٢؛ ويستعرض ثانيها اتجاهات الظاهرة منذ عام ٢٠٠٧؛ بينما يستأثر الثالث والرابع بتحليل الظاهرة على نحو خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقي، على التوالي، وذلك على النحو الآتي:

١- نتائج التقرير:

يشير التقرير إلى انخفاض الهجمات الإرهابية لأول مرة منذ عام ٢٠١٩، بنسبة ٢٨٪، من ٥٤٦٣ هجومًا عام ٢٠٢١ إلى ٣٩٥٥ عام ٢٠٢٢. بالمثل، انخفض إجمالي حالات الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية العام الماضي، بنسبة ٩٪، حيث بلغت ٦٧٠١ حالة، ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة ٣٨٪ عن الذروة في عام ٢٠١٥، عندما تم تسجيل ١٠٨٨١ حالة. ومع ذلك، لم يزل الإرهاب يحتل مكانة متقدمة على قائمة التهديدات العالمية الكبرى؛ بالنظر إلى أن الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٢٢ كانت أكثر فتكًا؛ إذ قتلت في المتوسط ٧،١ شخص لكل هجوم، مقابل ٣،٢ شخص في عام ٢٠٢١، بزيادة ٢٦٪. ويُشار في

المرتبة. وهذه الدول هي على الترتيب: أفغانستان (٨, ٨٢) - بوركينافاسو (٨, ٥٦) - الصومال (٨, ٤٦) - مالي (٨, ٤١) - سوريا (٨, ١٦١) - العراق (٨, ١٣) - باكستان (٨, ١٦٠) - نيجيريا (٨, ٠٦) - ميانمار (٧, ٩٧) - النيجر (٧, ٦١). وتجدر الإشارة إلى أن أكثر البلدان المذكورة تدهورًا على المدى الزمني، وفقًا للمؤشر، كلها واقعة في منطقة الساحل جنوب الصحراء، وهي بوركينافاسو ومالي والنيجر؛ إذ إن جميعهم كانوا خارج تصنيف أكثر ٢٠ دولة تأثرًا بالإرهاب في عام ٢٠١١. هذا بينما سجّل العراق أكبر تحسن، بنحو ٥٪ منذ العام المذكور، بينما شهدت أفغانستان تحسنًا ملحوظًا بنسبة ٤٪، وذلك رغم حلولها للعام الرابع على التوالي، في المرتبة الأولى بالقائمة عام ٢٠٢٢.

٢- اتجاهات الإرهاب:

على مدى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢٢، أخذت ظاهرة الإرهاب في الانتشار على عدة مراحل؛ فلقد تركّزت معظم الأنشطة الإرهابية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في العراق وأفغانستان؛ ردًا على تدخلات الولايات المتحدة وحلفائها. ومن ثم، انتقلت العدوى إلى باكستان، التي شهدت نشاطًا إرهابيًا متزايدًا بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وبعد أحداث الربيع العربي، وظهر تنظيم داعش فيما بعد، حدثت طفرة إرهابية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في سوريا والعراق، وفي الوقت نفسه في نيجيريا، حتى شهد عام ٢٠١٥ ذروة الوفيات التي وثّقها التقرير في عام واحد منذ إصداره، بأكثر من ١٠ آلاف شخص. ومع انحسار النزاع في سوريا، أخذت تتنامى ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل جنوب الصحراء، في بوركينافاسو ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون، إلى أن أضحت الثقل الرئيسي للإرهاب عالميًا.

ولقد أكد التقرير الدور الذي تلعبه الصراعات في تعزيز ظاهرة الإرهاب؛ إذ نوّه بأن أكثر من ٨٨٪ من الهجمات الإرهابية، و٩٨٪ من الوفيات الناتجة عنها، في عام ٢٠٢٢، حدثت في مناطق يسودها الصراع وعدم الاستقرار، كما اتسمت الـ ١٦ دولة الأكثر تضررًا من

وكانت النسبة الأكبر من تلك الهجمات موجهة إلى الجيش، فالمدنيين.

ج- جيش تحرير بلوشستان: بلغت الوفيات المنسوبة إلى هذا الجيش الانفصالي، الكائن في باكستان، أعلى مستوى لها في العقدَيْن الماضيين، حيث تم تسجيل ٢٢٣ حالة وفاة في عام ٢٠٢٢، الذي يمثل زيادة بمقدار تسعة أضعاف مقارنة بـ ٢٦ حالة في عام ٢٠٢١. وقد نتج ذلك بالطبع عن زيادة الهجمات الإرهابية في العام الماضي، بمقدار ٧٦٪، إلى ٣٠ هجومًا. وكانت الهجمات المتفجرة هي التكتيك المفضل لدى التنظيم، حيث شكلت نصف هجماته خلال العام الماضي، من بينها ١٤ هجومًا تفجيرياً أسفر عن مقتل ٢١٢ شخصًا بمعدل فتك قدره ١٥ حالة وفاة لكل هجوم، وقد نفذ أكبر عددٍ من تلك الهجمات ضد المدنيين، هذا بينما شكل الضحايا من العسكريين ٩٥٪ من إجمالي عدد الوفيات العام الماضي.

د- جماعة نصرة الإسلام والمسلمين: في عام ٢٠٢٢، سجّلت هجمات الجماعة ووفياتها انخفاضًا بنسبة ١٤٪ و ٢٨٪، على التوالي، مقارنةً بعام ٢٠٢١ الذي بلغت فيه ذروتها. ومن بين ٢٧٩ حالة وفاة العام الماضي، وقع ٤٨٪ في بوركينافاسو، و٤٢٪ في مالي. هذا بينما تواصل الجماعة حملتها لتوسيع أنشطتها خارج منطقة الساحل، في بنين، وتوجو حيث شنت هجمات لأول مرة. ولقد حازت الهجمات المسلحة نصف هجمات الجماعة عام ٢٠٢٢، وكانت أكثرها دموية، حيث أسفرت عن ٨١٪ من مجمل الوفيات، بينما ارتفعت الهجمات التفجيرية بشكل طفيف من ٢١ إلى ٢٧ هجومًا، حيث أحدثت ٥١ وفاة، مقارنة بـ ٢٢ عام ٢٠٢١. ويُشار إلى أن أكثر هجمات الجماعة كانت موجهة إلى الجيش، ثم المدنيين، فرجال الشرطة والسجون، والذين انخفض عدد ضحاياهم من ٧٢ إلى ٧ فقط عام ٢٠٢٢.

وقد أشار التقرير إلى أن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب في عام ٢٠٢٢، هي ذاتها التي تبوّأت المراكز العشرة عام ٢٠٢١، ولكن مع اختلاف



وليد محمد القاضي

وإجمالاً، بيّن التقرير انخفاض تأثير الإرهاب في عام ٢٠٢٢ في سبع من مناطق العالم التسع (أى: أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى والكاريبى، أمريكا الجنوبية، أوروبا، روسيا وأوراسيا، جنوب آسيا، آسيا المحيط الهادئ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء). وشهدت أمريكا الشمالية أكبر تحسن في هذا الصدد، حيث لم تسجل كندا أى هجمات أو وفيات لأول مرة منذ عام ٢٠١٣، وتبعتها أمريكا الجنوبية بانخفاض الوفيات بنسبة ٦٩٪، فمِنطقة جنوب آسيا بنسبة ٣٠٪. رغم أنها لا تزال هي الأكثر تأثراً بالإرهاب على مستوى العالم، وذلك منذ عام ٢٠٠٧ تبعاً. هذا بينما ظلت أمريكا الوسطى والكاريبى الأقل تأثراً للعام العاشر على التوالي، وإن كانت قد عانت كثيراً أشكالاً أخرى من الصراع العنيف؛ نتيجة ازدياد حوادث الجريمة المنظمة. وفيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢٢، كان عدد الهجمات الإرهابية أكثر من إجمالي الوفيات الناجمة عنها في كل من: آسيا المحيط الهادئ، أمريكا الوسطى والكاريبى، أوروبا، أمريكا الجنوبية، وروسيا وأوراسيا. أمّا منطقتنا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، فكانتا على طرفي نقيض من التحسّن والتدهور، وذلك وفقاً لما يلي.

٣- عشر سنوات من مؤشر الإرهاب العالمي .. الإرهاب والسلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠١٢ - ٢٠٢٢)؛

لقد اتسمت ظاهرة الإرهاب في المنطقة بتقلبات حادة فيما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢، ويرجع ذلك بالأساس إلى تنظيم داعش وأنشطته؛ حيث بلغ الإرهاب ذروته مع صعود التنظيم، وانخفض مع تراجع أثر هزيمته العسكرية في سوريا والعراق. وبينما كانت المنطقة مسئولة عن ٥٧٪ من إجمالي وفيات الإرهاب عالمياً في عام ٢٠١٦، تراجع هذه النسبة إلى ١٢٪ في عام ٢٠٢٢. وهو ما أسفر عن تحسّن درجة مؤشر الإرهاب العالمي للمنطقة على مدى العقد الماضي بنسبة ٢٤٪. ولكن رغم تراجع نشاط التنظيم بشكل كبير خلال السنوات الأربع الماضية، فإنه لا يزال يمثّل تهديداً لا يُستهان به لأمن المنطقة، بالنظر إلى أنه قام بتنفيذ ٤٢٪ من الحوادث الإرهابية فيها خلال العام الماضي،

الإرهاب بكونها تعاني صراعاً. هذا بينما ألقى الضوء أيضاً على البيئة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالظاهرة؛ إذ أشير إلى أن الكوارث الطبيعية وتزايد حدة التغيرات المناخية وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، بالتضافر مع تسارع وتيرة الزيادة السكانية، كلها تسهم في تعزيز واستشراء الأنشطة الإرهابية؛ فعلى سبيل المثال، من بين ٨٢٠ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، يعيش ٥٨٪ في البلدان العشرين الأكثر تضرراً من الإرهاب. كما أن ستاً من الدول العشر الأكثر تضرراً من الإرهاب في العام الماضي (أفغانستان - الصومال - مالي - سوريا - العراق - نيجيريا)، هي كذلك ضمن أكثر ٢٥ دولة تأثراً بالتهديدات البيئية في العام نفسه، وهو ما يعزز فرضية الاعتماد المتبادل والعلاقة الطردية بين تلك التهديدات ونشوء الصراعات، ومن ثمّ دعم فرص الانتشار الإرهابي.

وقد عرض التقرير لثلاثة أنماط إرهابية متباينة الدوافع في العالم الغربي (أوروبا الغربية - أمريكا الشمالية - أوقيانوسيا)، هي: الإرهاب الديني؛ الإرهاب القومي أو الانفصالي؛ والإرهاب الأيديولوجي. أمّا الأول فكان الأكثر فتكاً هناك خلال العقد الماضي، ومسئولاً عن وقوع ٤٨٤ حالة وفاة منذ عام ٢٠٠٧، ونما بجلاء بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، بالتزامن مع صعود تنظيم داعش. وقد طغى هذا النمط على نظيره الثاني الانفصالي، الذي كان أكثر شيوعاً قبل عام ٢٠١٥، والذي سجّلت كل من المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا أعلى المستويات فيه منذ عام ٢٠٠٧، بواقع ٢١٨ و٦٧ و٥٦ هجوماً، على التوالي. أمّا الإرهاب الأيديولوجي، بشقيه اليساري المتطرف واليميني المتطرف، فقد أخذ منحى متصاعداً مقارنة بالنمطين الآخرين، وكان الأكثر دموية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وإن انخفضت هجماته العام الماضي إلى ١٥ هجوماً، وبنسبة ٦٠٪ عن عام ٢٠٠٧. هذا مع ملاحظة أن كلا من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد وبلجيكا والمملكة المتحدة، قد شهدت حالة واحدة على الأقل من تلك الهجمات.

مركز الثقل العالمي للإرهاب، بدلاً من الأولى. وقد أسهم في ذلك بشدة كونها ساحة لنشاطات تنظيمات عدة، أبرزها ولاية داعش في غرب إفريقيا، وحركة الشباب المجاهدين، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وبوكو حرام، وجماعة "سكان بيافرا الأصليين"، كما أن ٤٣٪ من إجمالي وفيات الإرهاب على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢، قد وقع بها، وذلك مقارنة بـ ١٪ فقط عام ٢٠٠٧، هذا على الرغم من أنها شهدت ٢٢٪ فقط من الحوادث الإرهابية عام ٢٠٢٢، ما يؤشر لمستوى عالٍ من الفتك. ولعل من بين المناطق المهمة التي تشهد نشاطاً إرهابياً متصاعداً منذ عام ٢٠٢٠ هو المثلث الحدودي الذي يجمع كلاً من بوركينافاسو ومالي والنيجر؛ نتيجة نمو الجماعات التابعة لتنظيم داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

وأشار التقرير إلى وجود نوعين من الجماعات الإرهابية في المنطقة؛ حيث الجماعات التي تركز على القضايا المحلية، التي تؤطر أفعالها برابطة عرقية أو قومية أو دينية، مثل جماعات أنصار الدين، والمرابطون، وكتيبة ماسينا، والأخرى الجهادية العابرة للحدود، التي لها صلات رسمية بتنظيم داعش والقاعدة. كما أشار إلى أن من بين ما تتبناه التنظيمات الإرهابية في هذه المنطقة من إستراتيجيات وتكتيكات، هو "تشكيل التحالفات"، التي إما أن تكون تحالفات "شعوبية رعوية" أو "أكثر هيراركية". فالأولى - التي تستخدمها القاعدة وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين لتشكيل التحالفات - تركز على بناء تحالف محلي أفقي يتضمّن عنفاً أقل، في إطار تطلع التنظيم إلى إقناع الآخرين بالانضمام إليه. أمّا الثانية - التي يطبقها تنظيم ولاية داعش في غرب إفريقيا - فتتضمّن أعمالاً أكثر عنفاً ووحشية، بما في ذلك استهداف المدنيين بشكل أكبر.

ومن الملاحظ وجود منحى متزايد في المنطقة، يتمثل في استهداف الزعماء ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس والشخصيات الدينية، بما يخلق فراغاً في السلطة، ويُشجّ صراعات محلية عليها بين مختلف الفاعلين، وهو ما يفضي بدوره مزيداً من الفوضى في البلاد، بما يدفع الحكومة والجيش إلى الرد بقوة أكبر، وتبني سياسات قد تستنزف الاقتصادات المحلية،

وذلك إلى جانب هجمات مماثلة من قبيل ميليشيات شيعية (١٧٪)، وجماعات أخرى (٢٠٪) وإرهابيين آخرين (٢١٪).

ولم يقترن تراجع النشاط الإرهابي في المنطقة منذ عام ٢٠١٧، بنفس المستوى من التحسن في السلام؛ إذ ظلت - وفقاً لمؤشر السلام العالمي - الأقل سلاماً في العالم للعام السابع على التوالي؛ بل أضحى مستوى السلام فيها أقل ممّا كان عليه قبل عقد مضى؛ نتيجة الصراعات التي طال أمدها في عدد من بلدان المنطقة، التي حالت دون إرساء السلام وركائزه. هذا بينما حلت كل من ليبيا وسوريا واليمن كأكثر بلدان المنطقة تدهوراً في مؤشر السلام الإيجابي، أي من حيث حكم القانون والوصول إلى الإنترنت، وحرية التعبير، وإتاحة المعلومات، وفعالية الحكومة... إلخ.

وكان من اللافت ازدياد الهجمات الإرهابية إزاء قوات الأمن بالمنطقة خلال العقد الماضي؛ من ٤٥٪ إلى ٦٤٪، مقابل انخفاضها بحق المدنيين من ٣٠٪ إلى ١٧٪. ويرجع التقرير أن ذلك عائد إلى حالة الضعف العامة التي تعترى التنظيمات الإرهابية في المنطقة، والتي تجبرها على محاولة الإبقاء على أعداد من السكان إلى جانبها. كما أن تركيز الهجمات على الأهداف الحكومية أو العسكرية يسمح بمزيد من الاستخدام الإستراتيجي للموارد المحدودة التي بحوزة التنظيمات، وربما يسهم في تعزيز شرعية تلك الجماعات بين المدنيين. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض عدد التفجيرات الانتحارية بشكل مطرد، بعد هزيمة داعش عسكرياً، كما تغيرت الأسلحة المستخدمة في الهجمات؛ إذ انخفض استخدام المتفجرات من ٦٦٪ إلى ٥٢٪ فيما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٢، وذلك لمصلحة استخدام الأسلحة النارية، بزيادة من ٢١٪ إلى ٤٣٪، فضلاً عن استخدام المزيد من الأسلحة البيضاء والأدوات الهجومية الأخرى، من ٢,٠٪ إلى ٣٪.

٤ - منطقة الساحل الإفريقي؛

كما سلف البيان، شهدت الأنشطة الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط انخفاضاً تدريجياً، مقابل تصاعدها في منطقة الساحل جنوب الصحراء، حتى تحوّلت إلى



وليد محمد القاضي

بما يعين مختلف الدول ومواطنيها على صياغة خياراتهم الإستراتيجية والاستثمارية والسياحية فى مناطق معينة، لاسيما وأنه تتم الاستعانة بمعطيات تقرير مؤشر الإرهاب العالمى - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى مؤشر السلام العالمى، ومؤشر المدن الآمنة الصادر عن مجلة الإيكونومست البريطانية، والمنتدى الاقتصادى العالمى، والوكالات المتخصصة بالأمن المتحدة، وغيرها.

ج- يعزّز التقرير، بما يستعرضه من ملامح لإستراتيجيات التنظيمات الإرهابية وتطوراتها وتحركاتها، القدرة على بناء إستراتيجيات للمواجهة، بشكل مواز، وربما استباقي. وقد عرض التقرير فى بعض صفحاته لعدد من سياسات مكافحة الإرهاب، سواء كان ذلك بصورة فردية أو متعددة الأطراف، وهو ما يوفر فرصة للتعرف على أفضل الممارسات لإجراء عمليات المكافحة على الوجه الأمثل.

د- يقدم التقرير عدداً من التوصيات الواجب التعاطى معها بجدية؛ لمعالجة أبعاد ظاهرة الإرهاب على نحو أفضل، ومن ذلك على سبيل المثال:

- وجوب صياغة خطط أنجع لمواجهة الظاهرة فى منطقة الساحل على نحو خاص؛ بغية مواجهة وتفسير هواجس فقّدان شرعية الأنظمة الحكومية بها، مقابل زيادة شوكة التنظيمات الإرهابية؛ حيث أشار التقرير إلى أنه فى إطار استمرار دورات العنف فى المنطقة، قد أسفرت جهود مكافحة الإرهاب الحكومية عن سقوط ضحايا من المدنيين قُدرُوا بـ ١٠٥٨ مدنياً خلال عام ٢٠٢٢، ارتفاعاً من ١٥٨ مدنياً فى عام ٢٠٢١، وهو عدد يضاهاى تقريباً هؤلاء الذين سقطوا نتيجة الهجمات الإرهابية (١١٥٩ فرداً)، الأمر الذى ربما يُفضى إلى تصاعد الغضب بين السكان المحليين وتعميق النزاعات المحلية والطائفية، وبناء مشاعر مناهضة للنظام، بالتوازي مع تعزيز فرص التنظيمات الإرهابية فى توظيف ذلك لأجل تجنيد عناصر جديدة.

الأمر الذى تستفيد منه التنظيمات الإرهابية بشكل أو بآخر. وعلى مستوى التسليح، فيلاحظ أن الأسلحة النارية هى الأداة الأساسية المستخدمة فى ٧٠٪ من هجمات الجماعات الإرهابية فى هذه المنطقة، مقارنة بالمتفجرات.

ويبيّن التقرير أن هناك عدداً من المحفزات المؤدية إلى تنامى النشاط الإرهابى فى منطقة الساحل، من بينها: حالة عدم الاستقرار السياسى واستمرار الصراعات فى العديد من بلدان المنطقة، مثل ليبيا ومالى وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر، وسوء الحكم، والاستقطاب العرقى، والانتهاكات الأمنية من قِبَل السلطات المحلية، وكثرة الانقلابات العسكرية، وعزْم تنظيم داعش على امتلاك محاور إقليمية، وهو ما دفعه إلى تكوين علاقات مع الفاعلين الإرهابيين المحليين فى إفريقيا، مثل بوكو حرام، بما أدى إلى ظهور ولاية داعش غرب إفريقيا، وتنظيم داعش فى الصحراء الكبرى. هذا كله إلى جانب تداعيات تغير المناخ، وندرة الموارد، والصراع حول تأمينها، وكذا الصراع على استخراج الموارد الطبيعية، لاسيما الذهب.

ثالثاً: رؤية نقدية:

لا ريب فى أن التقرير يمتاز إجمالاً بعدد من النقاط، بينما ينطوي كذلك على عدد من المثالب والثغرات التى ينبغى تداركها ومعالجتها مستقبلاً، وذلك على النحو التالى:

١- عناصر القوة:

أ- يعتمد التقرير على شريحة واسعة من الإحصاءات المنوطة بظاهرة الإرهاب، من قبيل أعداد الحوادث الإرهابية وأثارها ومعدلات التغير فى أهداف وتكتيكات وتسليح التنظيمات الإرهابية. ومن ثم، يبرزُ التقرير كوثيقة مرجعية متخصصة ذات قدر كبير من الرصانة والشمول، ممّا أسهم فى الاهتمام بالتقرير ومخرجاته، من قِبَل العديد من الباحثين والمسؤولين والحكومات والمنظمات الدولية.

ب- يساعد التقرير فى المتابعة الدورية لتطورات الموقف الأمنى فى مناطق العالم المختلفة،

المتوقع أن يتضاعف سوق نوعية الطائرات الصغيرة والمتناهية الصغر منها، إلى ما يقرب من ٤٣ مليار دولار، بحلول عام ٢٠٢٤. ومن ثمَّ، يُرَجَّح أن تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تهديداً كبيراً لأمنها القومي جرّاء الاستخدام العدائي لتلك الطائرات، خاصة في ظل ما أظهرته من فاعلية شديدة في الحرب الروسية/ الأوكرانية الجارية.

• أهمية مجابهة المنتجات المُقلّدة وتحجيم انتشارها قدر الإمكان؛ لمنع التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من أرباحها لتمويل أنشطتها الإجرامية. إذ يُشار إلى أن تلك المنتجات تمثل حالياً ثلثي أكبر مصدر للإيرادات الإجرامية في العالم، وبلغت قيمتها ٤٦٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، أي ما يعادل ٢,٥٪ من حجم التجارة العالمية آنذاك. وقد أثبتت الحوادث مراراً قيام التنظيمات الإرهابية بالإشراف على تصنيع وتوزيع مثل تلك المنتجات لتمويل عملياتها. فعلى سبيل المثال، انخرطت منظمة إيتا الانفصالية (قبل حلّها في عام ٢٠١٨) في تهريب الملابس والحقائب غير الأصلية في جنوب إسبانيا، بينما قام تنظيم القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (FARC) ببيع الأقراص المدمجة المزيفة، وتهريب السجائر. والأمر نفسه بالنسبة للجيش الجمهوري الأيرلندي وجماعة "لشكر طيبة" الباكستانية والقاعدة وحزب الله وحماس. ويحذر التقرير من مخاوف تنامي هذا المنحى في ظل زيادة استخدام العملات المشفرة، والاعتماد أكثر على الأدوات التقنية لإخفاء الهوية.

٢- عناصر الضعف:

أ- يعترى منهاجية عمل التقرير القصور من عدة أوجه، أبرزها:

• اعتماد التقرير، والتعريف الذي يتبنّاه للإرهاب، مصطلح "الفاعلين من غير الدول" كمصطلح

• التحذير من التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية في منطقة الساحل كذلك، وتأثيره السلبي على جهود مكافحة الإرهاب بها. فقد أشار التقرير إلى استغلال روسيا كلاً من حالة السُّخط الشعبي تجاه الوجود العسكري الفرنسي بالمنطقة، وقرار كل من مالى وبوركينا فاسو بإنهاء وجود القوّات الفرنسية على أراضيها، بما في ذلك انتهاء عملية "برخان" في نوفمبر ٢٠٢٢؛ لتعزيز حضور موسكو في المنطقة، خاصة بعدما أصبحت مسرحاً مهماً للتنافس مع الغرب. وقد استطاعت شركة فاجنر الروسية توطيد أقدامها في مالى منذ ديسمبر ٢٠٢١، وأصبحت الشريك الأمني المفضل لقيادة البلاد، وكذا الأمر في بوركينا فاسو حيث تشارك عناصرها في عمليات مواجهة الجماعات الجهادية بها. هذا فضلاً عن انسحاب مالى في مايو ٢٠٢٢ من مجموعة دول الساحل وجميع هيئاتها، بما فيها القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب. وهو ما قطع الاتصال الجغرافي لبلدان المجموعة، في الوقت الذي تعزّز فيه المجموعات الإرهابية حضورها في الثلث الحدودي (بوركينا فاسو ومالى والنيجر)، مُتسببة في تهجير الآلاف، وعدد متزايد من القتلى. ومن ثمَّ، أضحت تعاون هذه البلدان المتجاورة، وتشاورها لمكافحة الإرهاب، خاضعاً لانقسامات خطيرة، بدعم من روسيا أو فرنسا تحديداً.

• ضرورة تقنين انتشار تكنولوجيا الأنظمة الجوية غير المأهولة أو الطائرات بدون طيار (UAS)؛ لدورها في تنامي العمليات الإرهابية. فعلى الرغم من كونها "السلح المفضل" حالياً من قِبَل العديد من الحكومات لتعقب وضرب المتمردين والإرهابيين، تشير بعض التقديرات إلى أن هناك ٦٥ جهة فاعلة غير حكومية قادرة الآن على نشر طائرات بدون طيار، بما في ذلك داعش وحركة الشباب وبوكو حرام وحماس وحزب الله والحوثيين. بل ومن



وليد محمد القاضي

محاولة ذلك) عبر ما تثيره أعمال العنف من ذعر" - يجب أن يتناوله التقرير.

- لم يعتمد التقرير - طوال سنوات إصداره - على مصدر مرجعي واحد لاستقاء إحصاءاته ذات الصلة، بما لذلك من تباين في النتائج، وبين إصدارات التقرير ذاتها. إذ كان يستند التقرير بشكل أساسي، حتى إصداره الثامن (عام ٢٠٢٠)، إلى قاعدة بيانات الإرهاب العالمي الخاصة بالاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب (START) بجامعة ماريلاند الأمريكية، لكنه عمّد إلى الاستعانة بقاعدة بيانات "Dragonfly's Terrorism Tracker"؛ بدعوى عدم تحديث الأولى. ويدّعى القائمون على التقرير بأن قاعدة البيانات الجديدة أدق من سالفها، وأن طريقة عملها تشير إلى أن عدد الحوادث الإرهابية وضحاياها تميل إلى أن تكون أقل في "بعض" البلدان والمناطق، مقارنة بقاعدة البيانات الأولى. ففي عام ٢٠١٩، على سبيل المثال، سجّلت قاعدة ماريلاند ٥٧٢٥ حالة وفاة ناتجة عن الإرهاب في أفغانستان، أمّا الأخرى فسجّلت ١١٦٩ حالة فقط، وكان المثل في المكسيك فيما يتعلق بالحوادث الإرهابية. ويرجع ذلك بالأساس إلى استبعاد كل من أعمال الحرب، وحالات السطو البنكي التي قد تُقدّم عليها التنظيمات الإرهابية لتأمين تمويلها. فضلاً عن ذلك، لا تميل قاعدة البيانات الجديدة إلى تسجيل الأحداث الإرهابية "قليلة التأثير" في المناطق "الأكثر سلاماً" مثل أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن ثمّ، لا يعكس التقرير بصدق الإحصاءات الحقيقية الخاصة بالأحداث الإرهابية في تلك المناطق، ولا ريب في أن لهذا تأثيره خاصة عند المقارنة بين مناطق العالم المختلفة وتطور الظاهرة فيها على نحو ما سلف بيانه. ولا ريب كذلك في أن التباين الشديد بين قاعدتي البيانات اللتين تمت الاستعانة بهما، ينطوي على شكوكٍ تطعن

عام تدرج تحته كل من الجماعات الإرهابية، والفاعلين المصنّفين كتنظيمات إرهابية من غير الدول، وذلك خلافاً للتصنيفات المعهودة التي تضع كلاهما في تصنيف مستقل. إذ لا يُراعى التقرير الفارق المهم المتمثل في كون الجماعات الإرهابية جهات لم تصل بعد إلى مستوى الفاعلين من غير الدول؛ وذلك بالنظر إلى أن تلك الجماعات تغير أماكنها ومسمياتها باستمرار، على خلاف الفاعلين.

- إن اقتصار تناول التقرير على "الفاعلين من غير الدول"، يستتبع استبعاد ما يُسمّى "إرهاب الدولة"، كذلك الخاص بتنظيم "طالبان" في أفغانستان. ومن المفارقات أن التقرير قد وقف مرات عديدة أمام الإحصاءات المرتبطة بالإرهاب في أفغانستان، منوهاً أكثر من مرة إلى أنه سيحدث تحسّن في منطقة جنوب آسيا، إذا تمّت تحيية الإحصاءات المنوطة بتنظيم طالبان جانباً، بما يعنى أن تلك الإحصاءات رقم صعب لا يمكن الاستهانة به في المعادلة ذات الصلة. ولا شك في أن هذا يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في تعريف الإرهاب بالتقرير لأجل إدراج الفاعلين الحكوميين، لاسيّما أن التعريف ذاته يُقرّ بأن الإرهاب هو "التهديد أو الاستخدام المنهجي للعنف... سواء لمصلحة السلطة القائمة أو ضدها"؛ فهنا وضعت السلطة القائمة في دائرة الضوء، مع الإشارة إلى احتمالية وجود وكيل لتلك السلطة لممارسة العنف. ومن ثمّ، ليس هناك مانع من تناول ممارسات تلك السلطة ذاتها، خاصة أن تلك الممارسات ينطبق عليها الجزء المتبقّي من التعريف، الذي من المفترض أن يكون هو معيار التناول؛ بمعنى أن أي تنظيم يمارس "التهديد أو الاستخدام المنهجي للعنف بقصد إيصال رسالة سياسية أو دينية أو أيديولوجية إلى مجموعة أكبر من مجموعة الضحايا، ومن ثمّ تغيير سلوكها (أو

ولا يخفى أن لخطأ مثل هذا عمومًا دورًا فى ترهيب المستثمرين والسائحين من قصد بلد ما بدعوى الاعتبارات الأمنية، بما يسهم فى عرقلة تلبية الحاجات التنموية الملحة لهذا البلد، لاسيما وأن التقرير تتم الاستعانة به من قِبل المؤسسات الدولية الكبرى. ومن اللافت أنه لم يتم تدارك هذا "الخطأ"، على غرار ما تم بشأن خطأ آخر ارتبط بـ "الحزب الشيوعي الهندى" الذى حل بالمرتبة الـ ١٢ فى قائمة التنظيمات الإرهابية العشرين الأكثر فتكًا فى عام ٢٠٢٢، الذى أصدر المعهد اعتذارًا بشأنه، موضحًا أنه يريد بذلك "الحزب الشيوعي الهندى (الماوى - Maoist)" دون غيره، وأن الخطأ إنما وقع لأن قاعدة البيانات التى يستند إليها التقرير لا تشير إلى تلك التسمية. والواقع أن ذلك من شأنه أن يثير شكوكًا حول مدى حيادية التقرير، وعدم خضوعه لتأثير جهات خارجية، خاصة عند الأخذ فى الاعتبار الجهد المبذول لجمع البيانات وعرض المعلومات، التى يتبين بعد ذلك أنها تخص تنظيمًا آخر.

ج- على الرغم من السمة الإيجابية للإحصاءات الواسعة التى يستعملها التقرير، فإنها فى الوقت ذاته تبرز اهتمامًا شديدًا بالبعد الكمي، مقابل اهتمام غير كافٍ بنظيره الكيفي. فعلى الرغم من تعرضه الطفيف لبعض سياسات المكافحة، لا يتوقف التقرير كثيرًا أمام أسباب اختلاف تأثير الإرهاب على بلد ما من عام لآخر، كما لا يتناول الجهود المبذولة لاستعادة الكفاءة فى المناطق التى شهدت أعمالاً إرهابية، فضلاً عن أنه لا يقدم تقديرًا لقدرة الحكومات على تطوير إستراتيجيات للحوكمة الأمنية.

فى مصداقية التقرير كذلك، ارتباطًا بعمليات المقارنة بين الإصدارات المختلفة له.

• لا يُحدد التقرير قوائم الإرهاب التى يستند إليها فى تصنيف تنظيم إرهابى ما من عدمه؛ حيث يعتمد بشكل كامل على قاعدة البيانات المُشار إليها أعلاه، دون تمحيص.

• على النقيض من الإصدارات السابقة حتى عام ٢٠٢٠، لم يتناول هذا الإصدار فى مؤشرات الأربعة الخاصة بآلية تصنيف الدول على مقياس الإرهاب، التكلفة الاقتصادية للحوادث الإرهابية، ولا حجم الأضرار فى الممتلكات التى تُسفر عنها تلك الحوادث، وذلك لمصلحة مؤشر "الرهائن - Hostages". والظاهر أن ذلك التغير كان نتيجة استعمال قاعدة البيانات الجديدة. ومع ذلك، يكاد التقرير لا يذكر - على مدى صفحاته - أى إحصاءات خاصة بالرهائن.

• بينما تدعى قاعدة البيانات المستخدمة بالتقرير تحليل أكثر من مليونى تقرير إعلامى مفتوح المصدر يتم نشره يوميًا، إلا أنها تفتقر إلى أى آلية للتواصل مع الحكومات بهدف التحقق من المعلومات المنشورة بتلك التقارير من خلال قواعد البيانات الحكومية فى أي من الدول الـ ١٦٣ التى تتم تغطيتها.

ب- عدم تحرّى الدقة الكافية التى يتطلبها تقريرٌ رفيعٌ مثل هذا، وذلك على نحو ما ظهر فيه من ترتيب العراق قبل باكستان فى الصفحات المعنية بتوضيح البلدان العشرة الأكثر تأثرًا بالإرهاب، وذلك على عكس ما يقتضيه مقياس الإرهاب.



الخلاصة :

يُعد مؤشر الإرهاب العالمي، رغم ما يعتره من مثالب، أحد أهم الجهود المبذولة لتعقب ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولية، كما أنه بمنزلة تذكرة دورية بمخاطر هذه الظاهرة والتهديدات التي تنطوي عليها، ودعوة ملحة لمعالجة أبعادها المختلفة على نحو جدى ومؤثر. وبإصدار النسخة الحالية منه، يتبين أن الإرهاب لا يزال أحد أهم مصادر التهديد الكبرى التي تواجه الحكومات والشعوب، وأنه قد يفقد وجوده في جيب جغرافى ما، إلا أنه لا يلبث أن يظهر فى آخر، تساعده فى ذلك عوامل لا تقل فى تهديدها عنه، مثل الفقر والجهل والصراعات الداخلية... إلخ. ولعل الحقيقة الأساسية التى من الضرورى البناء عليها هى استحالة قيام بلد ما بمواجهة هذا الوباء الخبيث بشكل منفرد، لاسيما فى ظل كونه تهديداً عابراً للحدود، بينما يبرع بشدة فى توظيف المنجزات التكنولوجية وتحقيق أقصى إفادة منها، سواء على صعيد التواصل بين أعضائه، أو تنفيذ العمليات الإرهابية، أو تجنيد عناصر جديدة، أو جمع تبرعات، وما إلى ذلك.

ومن ثم، لا بد من تعزيز التعاون الدولى لمكافحة التنظيمات الإرهابية، والعمل على سد الثغرات التى يمكن أن تستغلها، والتى تتطلب تعزيز القدرات الأمنية، والموارد البشرية والمالية والخبرات والتدريب، وتجفيف منابع التمويل، وتغليظ العقوبات على البيئات الحاضنة للمتطرفين، وإجراء مراجعات وتحديثات دورية على الإستراتيجيات والتشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب. مع تأكيد ضرورة تكامل أبعاد مكافحة، دون الاقتصار على البعد الأمنى فقط. هذا فضلاً عن ضرورة وصول المجتمع الدولى إلى مفهوم موحد مقبول عالمياً للإرهاب، بالتوازي مع النأى عن توظيفه سياسياً من قبل بعض الدول لأجل تحقيق منافع قصيرة أو متوسطة الأجل.